



الدليل الإرشادي الخاص بالتحويل الإسلامي



أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



المحتويات

06	1. المقدمة
06	1.1 تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
06	1.2 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
06	1.3 ما هي ضريبة القيمة المضافة؟
08	1.4 هذا الدليل الإرشادي
09	2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية
11	3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة
11	3.1 من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟
11	3.2 التسجيل الإلزامي
12	3.3 التسجيل الاختياري
13	4. المعاملة الضريبية للخدمات المالية
13	4.1 القاعدة العامة
17	4.2 تطبيق إعفاء ضريبة القيمة المضافة - أنواع محددة من المنتجات
18	4.3 نقل الملكية
20	5. المرابحة
20	5.1 الوصف
21	5.2 المعاملة الضريبية



24 6. الإجارة

24 6.1 الوصف

26 6.2 المعاملة الضريبية

31 7. المشاركة

31 7.1 الوصف

32 7.2 المعاملة الضريبية

33 8. التوزُّق

33 8.1 الوصف

34 8.2 المعاملة الضريبية

38 9. الصكوك

38 9.1 الوصف

39 9.2 المعاملة الضريبية

41 10. المضاربة

41 10.1 الوصف

42 10.2 المعاملة الضريبية

44 11. الوكالة

44 11.1 الوصف

45 11.2 المعاملة الضريبية

46 12. خصم ضريبة المدخلات



46	12.1 المبادئ العامة
47	12.2 الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات
49	13. الالتزامات الضريبية
49	13.1 إصدار الفواتير
50	13.2 تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة
50	13.3 حفظ السجلات
51	13.4 شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة
51	13.5 تصحيح الأخطاء السابقة
52	13.6 إثبات عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على النقل المؤقت للسلع
53	14. الغرامات
55	15. طلب إصدار قرار تفسيري
55	16. الاتصال بنا
56	17. الأسئلة الشائعة



1. المقدمة

1.1 تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقيات الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليج العربية «مجلس التعاون الخليجي»، بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م\51) وتاريخ 3 جمادى الأولى 1438هـ (الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة) واستنادًا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م(113) وتاريخ 12 ذو القعدة 1438هـ (نظام ضريبة القيمة المضافة)، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل (سابقًا) - هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (حاليًا) رقم (3839) وتاريخ 14 ذو الحجة 1438هـ (اللائحة التنفيذية للنظام).

1.2 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

القيام بأعمال جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتحقيق أعلى درجات الالتزام من قبل المكلفين بها بالواجبات المفروضة عليهم وفقًا لأفضل الممارسات وبكفاءة عالية، وتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل الجمركي والمنافذ الجمركية، وإدارتها، بما يكفل النهوض بمستواها إلى أقصى درجة من الكفاءة والإنتاجية والتنافسية - ولها إضافة إلى اختصاصاتها المقررة نظامًا ودون الإخلال باختصاصات ومسؤوليات الجهات الأخرى- القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها.

1.3 ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات وتطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد. ابتداءً من شراء المصنع للمواد الخام وصولًا إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى



المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل ما يأتي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة.

- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات -إن وجدوا- عن كل عملية شرائية خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة.

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 15% (على افتراض أن النسبة الأساسية تطبق على تلك التوريدات) تضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 15% التي حصلوا عليها أو المستحقة لمصلحتهم من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم توريدها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ «ضريبة المخرجات».

وعلى غرار ذلك تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ «ضريبة المدخلات».

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في

المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني ZATCA.gov.sa



1.4 هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطًا اقتصاديًا والخاضعين لضريبة القيمة المضافة. تكمن أهمية هذا الدليل في تقديم مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالالتزامات والآثار الضريبية المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك البنوك التجارية وشركات التأمين وشركات تأمين الأصول أو أي شركة أخرى تقدم خدمات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من أنشطتها العامة.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملة خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة ZATCA.gov.sa الذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وضعت خصيصًا لمساعدة الشخص الخاضع لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.



2. التعريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

* الشخص الخاضع للضريبة ، هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطًا اقتصاديًا.

• تم تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة.

• يعد ملزمًا بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة فيها¹.

تم تعريف المورد في الاتفاقيات الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه الشخص الذي يقوم بتوريد سلع أو خدمات².

تم تعريف العميل في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه الشخص الذي يتلقى سلعًا أو خدمات³.

تم تعريف التوريد في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه "أي شكل من أشكال توريد السلع والخدمات بمقابل وفقًا للحالات المنصوص عليها في الباب الثاني من (الاتفاقية الموحدة)⁴.

يقصد بتوريد السلع "نقل ملكية هذه السلع أو حق التصرف بها كمالك، تم تعريف توريد الخدمات بأنه أي شيء يمكن توريده غير توريد السلع⁵.

يعرف توريد الخدمات بأنه "أي معاملة توريد لا تشكل توريدًا للسلع وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية (الاتفاقية الموحدة)⁶.

يستخدم مصطلح مكان التوريد للإشارة إلى الدولة أو أي مكان آخر يتم فيه القيام بالتوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفقًا لأحكام وقواعد الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة ولائحته التنفيذية.

1. المادة 2. اللائحة التنفيذية

2. المادة 1. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

3. المادة 1. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

4. المادة 1. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

5. المادة 5. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

6. المادة 7. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



تم تعريف النشاط الاقتصادي بأنه النشاط الذي يمارس بصورة مستمرة ومنتظمة ويشمل النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو أي استعمال ممتلكات مادية أو غير مادية وأي نشاط مماثل آخر.⁷

منتجات التمويل الإسلامي هي المنتجات المالية التي يتم تقديمها وفق عقود أو ترتيبات معتمدة شرعاً، تشابه من حيث الهدف المقصود المنتجات المالية التقليدية وتحقق جوهرياً نفس آثارها.⁸ وتعرف أيضاً بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

لم يتم تعريف مصطلح الممول له لأغراض ضريبة القيمة المضافة، في هذا الدليل، يتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الشخص الذي يرغب في الحصول على تمويل بموجب منتج مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

لم يتم تعريف مصطلح الحيابة الضمنية لأغراض ضريبة القيمة المضافة. في هذا الدليل يتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة التي يكون فيها الشخص مالكا قانونياً لأصل ما، دون امتلاك الحيابة المادية أو الحق في استخدام هذا الأصل.

لم يتم تعريف مصطلح الحيابة الفعلية لأغراض ضريبة القيمة المضافة، في هذا الدليل، يتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة التي يمتلك فيها الشخص الحيابة المادية والحق في استخدام أصل ما (سواء كان مالكا قانونياً للأصل أم لا).

7. المادة 1. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

8. المادة 29. اللائحة التنفيذية



3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيعد الأشخاص الاعتباريون (كالشركات) يمارسون نشاطًا اقتصاديًا إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاط منتظم يتعلق بإجراء التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الشخص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو نشاطاتهم الخاصة. لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا. وبالمثل، الأشخاص الاعتباريون بأنشطة خارج النشاط الاقتصادي. يرجى مراجعة الدليل الإرشادي الخاص بالنشاط الاقتصادي لمزيد من التفاصيل.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تم استيفاء المتطلبات الخاصة بالتسجيل، كما يجب على هؤلاء الأشخاص احتساب ضريبة القيمة المضافة التي تطبق على أنشطتهم وتحصيلها وسدادها إلى الهيئة برفقة إقراراتهم الدورية.

3.2. التسجيل الإلزامي

يعد التسجيل إلزاميًا على جميع الشخص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حدًا معينًا للتسجيل، أي إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال الاثني عشر شهرًا السابقة أو اللاحقة (المتوقعة) مبلغ 375000 ريال أغراض ضريبة القيمة المضافة⁹. مع مراعاة الأحكام الانتقائية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولا تشمل التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة ما يلي:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المؤهلة للإعفاء التي تتضمن الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو الإيجار السكني المؤهل للإعفاء من الضريبة.
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرف الأصول الرأسمالية بأنها الصول المخصصة للاستخدام طويل الأجل¹⁰.

9. المادة 3. اللائحة التنفيذية

10. المادة 1. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والملزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يتسلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة.¹¹
- سيتم طلب تسجيل الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ الأول من يناير 2019. ويجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2017م¹². سيتم تطبيق حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية والبالغ 375,000 ريال سعودي ويجب تقديم طلب التسجيل في أو قبل 20 ديسمبر 2018م.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني ZATCA.gov.sa

3.3 التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية الذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي (حد التسجيل الاختياري) خلال اثني عشر شهرًا التسجيل اختياريًا لأغراض الضريبة المضافة¹³.

ويفضل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني ZATCA.gov.sa



4. المعاملة الضريبية للخدمات المالية

4.1 القاعدة العامة

تشمل الخدمات المالية مجموعة واسعة من المنتجات المالية، من ضمنها منتجات التمويل الإسلامي، التي يتم توريدها إلى كل من عملاء خاضعين للضريبة (العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة) وعملاء غير خاضعين للضريبة (مثل الأفراد).

يلخص هذا القسم المفاهيم الرئيسية لتحديد المعاملة الضريبية لجميع أنواع الخدمات المالية في المملكة. إضافة إلى هذه المفاهيم، هناك قواعد ضريبية محددة لمنتجات التمويل الإسلامي التي يتم تطبيقها بالأولوية على القواعد العامة للخدمات المالية وأي توريدات أخرى للسلع والخدمات.

4.1.1 تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على هامش الربح الضمني المتحقق على تقديم الخدمات المالية

عمومًا، يعفى من ضريبة القيمة المضافة توريد الخدمات المالية إلى عميل مقيم في المملكة كما هو وارد في نظام ضريبة القيمة المضافة¹⁴. رغم ذلك، يطبق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة فقط إذا كان مورد الخدمات المالية الذي يقوم بتقديم الخدمات المالية هو المورد الرئيس الذي يفرض هامش الربح الضمني و/أو الذي يتحمل المخاطر الفعلية لقاء تقديم الخدمات المالية.

لا يقوم موردو الخدمات المالية عادة بفرض رسوم صريحة على العملاء. حيث يتم تعويضهم على شكل فوائد تحتسب على أساس دوري، أو هامش ربح ضمني.

ولا يتم التصريح للعميل عن الهامش الضمني على أنه المقابل المستحق عن الخدمة المالية المقدمة، ولكن بصفته الربح أو الإيراد المتحقق للمورد الذي يأخذ صورة ربح إضافي، أو فرق ضمني بين سعري العرض والطلب أو أرباح مكتسبة نتيجة الخدمات.

4.1.2 الرسوم الصريحة والعمولة أو الخصم التجاري الخاضع لضريبة القيمة المضافة

استثناء من القاعدة العامة، تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الخدمات المالية المقدمة داخل المملكة من شخص خاضع للضريبة ومسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وذلك إذا كان المقابل واجب السداد عن الخدمة في صورة رسم صريح أو عمولة أو خصم تجاري (أي غير ضمني)¹⁵.



يقصد بعبارة رسم صريح أو عمولة صريحة المبلغ المحدد واجب السداد من العميل فيما يتعلق بخدمة، سواء كان هذا المبلغ قيمة نقدية محددة أو نسبة مئوية من مبلغ ثابت. بينما يقصد بالخصم التجاري أي مبلغ محدد يتم خصمه من مبلغ مستحق آخر.

ويعني ذلك أن أي توريد للخدمات المالية يخضع لضريبة القيمة المضافة عندما يكون من الممكن معرفة قيمة هذا التوريد وذلك بالنظر إلى الرسم المفروض على الخدمة المالية المقدمة الذي يكون ذا قيمة محددة بشكل صريح. فعلى سبيل المثال، في خدمات الوساطة المالية التي لا يكون فيها المورد هو المورد الرئيس للمنتج المالي، بل تقتصر أنشطته على الترتيب أو أعمال الوساطة. عادة ما يكون المقابل عن مثل هذه الخدمة رسماً أو عمولة صريحة، ولا يتحمل الوسيط المخاطر المالية الناجمة عن المنتج المالي.

4.1.3 تقديم الخدمات المالية الخاضعة لضريبة والخدمات المالية المعفاة

من الممكن أن يقوم موردو الخدمات المالية بتقديم كل من خدمات مالية خاضعة لضريبة القيمة المضافة ومعفاة في نفس الوقت كجزء من المنتج ذاته. وينبغي التعامل مع ذلك وفقاً للمعاملة الضريبية المختلفة. ويخضع ذلك للأحكام الخاصة بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تشابه المنتجات المالية التقليدية (غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية).

مثال(1):

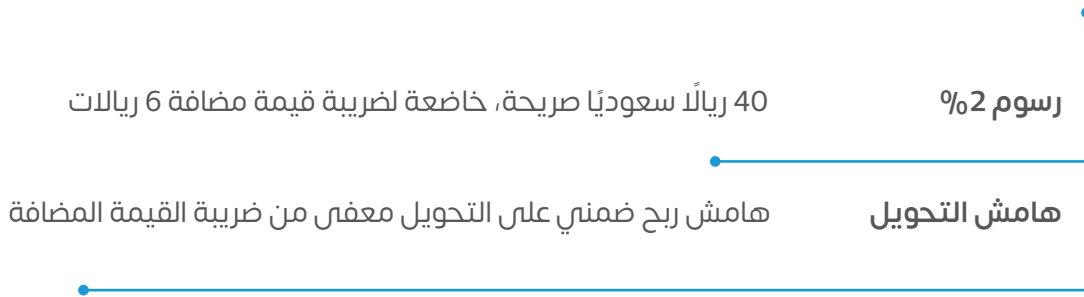
بنك الفيصل هو أحد البنوك في المملكة يقوم بتقديم قرض مضمون برهن إلى شخص طبيعي (العميل) مقيم في المملكة. حيث لا يعد هذا القرض متوافقاً مع الشريعة الإسلامية يقوم العميل بدفع فائدة على بنك الفيصل على أساس أسعار الفوائد المعومة المعروضة من البنك، وسيقوم البنك أيضاً بفرض رسم سنوي بقيمة 220 ريالاً سعودياً على العميل كرسوم إداري للبنك على القرض. وعليه فإن الفائدة المستلمة من البنك معفاة من ضريبة القيمة المضافة، حيث إنها هامش ضمني فيما يتعلق بالخدمات المالية. بينما ستخضع الرسوم الإدارية لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية حيث سيقوم البنك بتطبيق رسم صريح على تلك الخدمة. سيتم فرض ضريبة القيمة المضافة عن الرسم الإداري السنوي. وعلى البنك فرض ضريبة القيمة المضافة (بقيمة 11 ريال سعودي) على الرسوم السنوية.



مثال (2):

يقوم صراف عملات أجنبية سعودي ومقيم بفرض عمولة بنسبة 2% على شخص طبيعي مقيم في المملكة (العميل) مقابل تحويل مبلغ 2,000 ريال سعودي إلى اليورو. ويحقق صراف العملات هامشاً بعرض صرف أعلى من أسعار الصرف التي يحصل عليها صراف العملة.

العمولة المفروضة بنسبة 25% (بقيمة 40 ريالاً سعودياً) هي عمولة صريحة وبالتالي فهي خاضعة لضريبة القيمة المضافة. بينما الهامش الربحي المحقق نتيجة اختلاف أسعار الصرف يعد هامشاً ضمنياً وبالتالي معفى من القيمة المضافة.





ينص الجدول أدناه على ملخص للمبادئ العامة التي يتم تفصيلها في هذا الدليل وذلك لكل منتج مالي:

<ul style="list-style-type: none">• الخدمات المالية التي يكون المقابل واجب السداد عنها على شكل هامش ضمني أو هامش ربح ضمني (على سبيل المثال لا الحصر الفوائد أو أي هامش ربح ضمني)• المقابل المالي المشابه الذي يتم تحصيله عن منتجات التمويل الإسلامي• إصدار أو نقل سندات الدين أو رأس المال	معفاة من ضريبة القيمة المضافة
<ul style="list-style-type: none">• الخدمات المالية التي يتم تقديمها داخل المملكة ويكون المقابل المالي واجب السداد عنها يسدد صراحة كالرسوم والعمولات والخصومات التجارية.• جميع أتعاب الوسطاء الماليين	خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية
<ul style="list-style-type: none">• الخدمات المالية المقدمة على متلقي مقيم خارج المملكة¹⁶	قد تخضع لنسبة الصفر أو خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

16. تخضع الخدمات المالية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر بالمائة في حالات محددة. يرجى الاطلاع على القسم 7 من الدليل الإرشادي الخاص بالخدمات المالية (النسخة الأولى - أبريل 2018م) لمزيد من التفاصيل حول الخدمات المالية الخاضعة لنسبة الصفر أو خارج النطاق.



4.2 تطبيق إعفاء ضريبة القيمة المضافة - أنواع محددة من المنتجات

4.2.1. توريدات السلع كجزء من منتجات التمويل

لا يطبق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على توريد السلع المادية الملموسة. حيث يعد توريد السلع في المملكة من قبل شخص خاضع للضريبة توريدًا خاضعًا للضريبة (مثال: بيع أصل مادي مع تمويل). رغم ذلك، فإن هيكل التمويل الإسلامي قد يستلزم التحويل المؤقت لملكية السلع. وقد يعد توريدًا خارجيًا عن نطاق ضريبة القيمة المضافة وفقًا لحالات محددة (مزيد من التفاصيل في البند 4.3)

4.2.2 تطبيق إعفاء ضريبة القيمة المضافة على منتجات التمويل الإسلامي

نصت اللائحة التنفيذية على أن منتجات التمويل الإسلامي تعامل بنفس معاملة المنتجات المالية التقليدية (غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية) لأغراض تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في المملكة¹⁷. وتطبق هذه الحالة على الترتيبات أو العقود التي:

- تكون معتمدة شرعًا.
- تشابه من حيث الهدف القاصد المنتجات المالية التقليدية.
- تحقق نفس أثر المنتجات المالية التقليدية بشكل جوهري.

رغم ذلك، فإنه لا يوجد منتج مالي تقليدي مشابه لجميع المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وإلى الحد الذي لا يتوافر فيه منتج مالي تقليدي مشابه. تطبق معاملة ضريبية خاصة على المنتج المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية:

الهدف هو تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في حال كان المنتج المالي التقليدي المشابه مؤهلاً للإعفاء. وبغض النظر عن أي رسوم صريحة أو مقابل مدفوع أو البيع والشراء الرئيس للسلع. ويعني ذلك على سبيل المثال أن الربح المتحقق من تحويل ملكية أصل مادي يتم وفقًا للشريعة الإسلامية - ويعد وفقًا للظروف الاعتيادية توريدًا لسلع خاضع للضريبة - هو عبارة عن هامش ربح ضمني معفى من ضريبة القيمة المضافة على الخدمة المالية المقدمة.

17. المادة 296(3) اللائحة التنفيذية



مثال (3):

يقوم مقدم تمويل إسلامي (الممول) بإبرام اتفاق «تورق»، يقوم بموجبه بشراء كمية محددة من السلع بأعلى بقيمة (20,000) ريال سعودي ومن ثم يقوم ببيعها إلى متلقي الخدمة المالية بقيمة (23,000) ريال سعودي، مع هامش ضمني (3000) ريال سعودي، على دفعات مؤجلة لمدة 12 شهراً. واتفق الممول مع البائع على أن يقوم بإعادة شراء هذه السلع من متلقي الخدمة المالية مقابل (20,000) ريال سعودي ويتم دفع هذا المبلغ إلى متلقي التمويل. في هذه الحالة، لا يقصد بنقل ملكية السلع أن يؤدي إلى الحيازة الدائمة للمالك. وبالتالي، من حيث المبدأ، والأغراض ضريبة القيمة المضافة، لا تعد هذه المعاملة توريداً للسلع.

يتشابه الهامش الضمني (3000 ريال سعودي) مع الفائدة التي يتم تحقيقها على المنتجات المالية التقليدية ويتم إعفاؤه من ضريبة القيمة المضافة على فترة التورق الاثني عشر.

مثال (4)

يقوم مصنع مفروشات في المملكة بالدخول في اتفاقية مرابحة مع مقدم خدمات مالية لتمويل شراء آلات خياطة جديدة. تتضمن اتفاقية المرابحة على توريد فعلي لآلات الخياطة، (نقل للحيازة والملكية) من الممول إلى الشركة. يعد نقل السلع توريداً تجارياً ولا يتم لأغراض متطلبات الشريعة الإسلامية. يعد هذا التوريد توريداً للسلع خاضعاً للضريبة الأساسية.

يعد الربح المتحقق من قبل الممول هامش ربح ضمني عن توريد لخدمات مالية، يتشابه مع الفائدة المتحققة عن ترتيبات مالية تقليدية، وبالتالي يعفى من ضريبة القيمة المضافة.

4.3 نقل الملكية

قد يتطلب هيكل التمويل الإسلامي تحويل / نقل لملكية الأصول، ويعد نقل الملكية، بما في ذلك التصرف في الأصول بموجب الاتفاق، الذي ينص على نقل الملكية في تاريخ لاحق لتاريخ الاتفاق، مؤهلاً ويعد توريداً لسلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة¹⁸ ويتم التفريق في الملكية بين نقل الملكية لأغراض اقتصادية ونقل الملكية القانونية.

يشمل تحويل / نقل الملكية لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أي تحويل للأصول الملموسة من طرف إلى طرف آخر، ويعطي الطرف المستلم الحق في التصرف الفعلي للأصول كما لو كان مالِكها. ويمكن أن يتم نقل الملكية أيضاً في حالة نقل الملكية لأغراض اقتصادية أو أغراض الانتفاع. وبالتالي قد يتم اعتبارها توريداً للسلع حتى إن لم يكن هناك تحويل للملكية القانونية للسلع.



وغالبًا ما تتم الإشارة بموجب العقود التي تحكم المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى نوعية الحيازة - الفعلية أو الضمنية - . بشكل عام، الشخص الذي يمتلك الحيازة الفعلية للأصل هو من يملك الأصل ويمكنه استخدامه، والشخص الذي يمتلك الحيازة الضمنية يحصل على الملكية القانونية للأصل.

يمكن أن يحدث نقل الملكية لأغراض اقتصادية أيضًا إذا كان المالك القانوني قد:

- أبرم اتفاقًا مع طرف آخر، حيث إن أي تغيير في قيمة الأصل وجميع الأرباح أو العائدات هي لمصلحة الطرف الآخر أو نفقة متكبدة عليه.
- وافق على نقل الملكية القانونية للممتلكات إلى الطرف الآخر في أي وقت لاحق.
- وافق على منح الطرف الآخر توكيلًا، غير قابل للرجوع فيه، لتنفيذ أي معاملات لازمة لتنفيذ نقل الملكية القانونية.
- قام بموجب الاتفاق المبرم بوضع الممتلكات بالفعل تحت تصرف طرف آخر.

ولذلك فمن الواجب تقييم نقل الملكية لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفقًا للحقائق والظروف الفعلية المتاحة والتي تعتمد إلى حد كبير على نوايا الأطراف والتفاصيل الدقيقة للترتيبات ما بينهم.



5. المراجعة

يناقش البند 5.1 أدناه الخصائص المحددة للهيكل التمويلي الذي يتم فيه تقديم التمويل إلى الممول له الذي يرغب في أن يصبح مالك الأصل لاستخدامه الخاص، غالبًا ما يشار إلى هذه العملية باسم «المراجعة».

تمت مناقشة المراجعة الخاصة «بالسبع»، حيث يتم استخدام عملية نقل الأصول الأساسية كطريقة للتمويل، في القسم 8 من هذا الدليل.

يناقش البند 5.2 أدناه المعاملة الضريبية وتخضع هياكل التمويل الأخرى التي تدرج تحت هذا المسمى نفس المعاملة الضريبية.

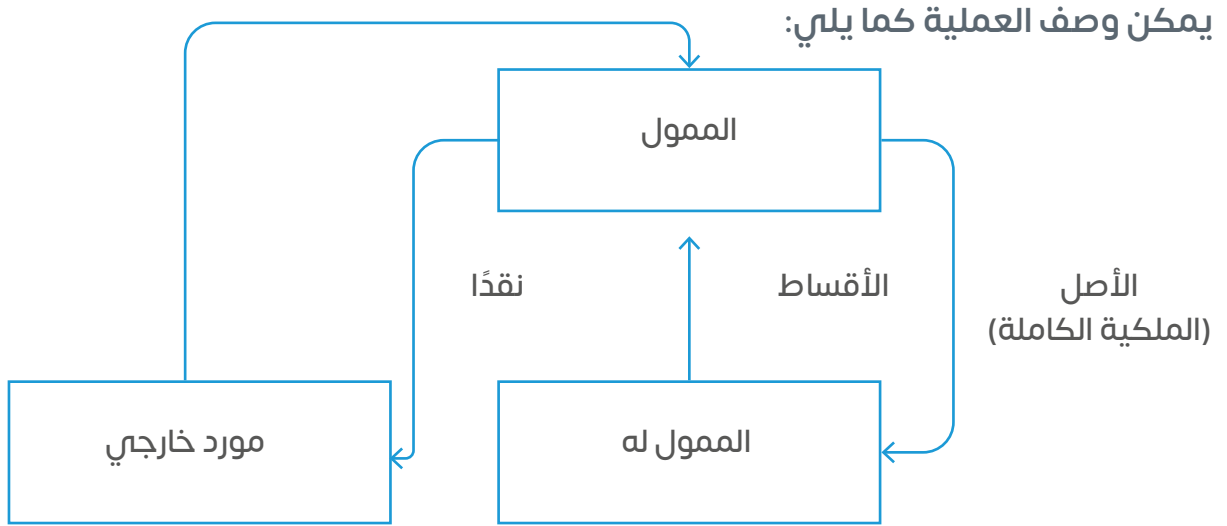
5.1 الوصف

يتكون الهيكل التمويلي من ثلاثة أطراف واتفاقيتي بيع وشراء. يقوم الممول له بإبلاغ الممول بأنه يرغب في الحصول على ملكية (كاملة) لأحد الأصول ويطلب المساعدة لتمويل عملية الشراء. قد يقوم الممول له بالتوصية بأن تتم عملية شراء الأصل من مورد ما، ولكن يحق للمول تعيين مورد آخر. ويعد الممول له بأن يقوم بشراء الأصل من الممول.

يمكن للممول أن يطلب من الممول له دفع وديعة (ضمان)، وذلك لضمان رغبته في الحصول على الأصل وقبول التزاماته. لا يمكن للممول الخضم من هذا المبلغ، إلا في حال تعرضه لأضرار فعلية إذا لم يلزم الممول له بوعده والتزاماته ذات الصلة. يمكن أن يتفق كل من الممول والممول له على إمكانية استثمار الممول لدفعات الضمان. ويمكن للطرفين أيضًا الاتفاق على اعتبار الضمان دفعة أولى للشراء الفعلي عند تنفيذ العقد وأن الوديعة لم تعد ضمانًا لتنفيذ العقد.

يحصل الممول على الأصل من مورد خارجي باسمه الخاص، وعندها يصبح الممول مالكًا فعليًا للأصل. يقوم المورد الخارجي بإصدار فواتير باسم الممول. يقوم الممول بالدفع للمورد الخارجي مقابل الأصل المقدم.

وبمجرد أن يصبح الممول مالكًا للأصل، يمكنه إجراء اتفاق مع الممول له، الذي يقوم بموجبه بتوريد الأصل بمقابل. عادة ما يتم دفع المقابل على أقساط خلال فترة متفق عليها. تشمل الرسوم التي يتقاضها الممول سعر التكلفة الأصلي (المبلغ الأصلي) أو ربحًا متفقًا عليه أو ربحًا أو رسومًا أخرى ممكنة.



5.2 المعاملة الضريبية

تنطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه، إذا كانت تتعلق بمنتج تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة. تخضع هياكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

بما أن الممول قد قام بشراء الأصل باسمه الخاص، فإنه سيكتسب ملكية كاملة للأصل عن طريق الحيازة الفعلية بنية \ قصد نقل الملكية (الكاملة) لهذه الأصول إلى الممول له بعد اقتنائها.

بعد نقل الملكية من مورد خارجي إلى الممول توريدًا للسلع، ويخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة. يجب على المورد أن يصدر فاتورة إلى الممول باسمه.

ويخضع التمويل الذي يقوم به الممول للممول له أيضاً لضريبة القيمة المضافة. وبالتالي يمكن للممول حسم ضريبة القيمة المضافة المستحقة عند شراء الأصل من مورد خارجي بالكامل. إذا تكبد الممول تكاليف أخرى استحق عليها ضريبة قيمة مضافة فيما يتعلق بتنفيذ التمويل، فإن هذه الضريبة قابلة للحسم إلى الحد الذي يمكن فيه إسناد التكاليف إلى توريدات خاضعة للضريبة. ونظرًا لطبيعة المعاملات، قد تكون ضريبة القيمة المضافة على التكاليف قابلة للخصم جزئيًا أو لا يمكن خصمها بالكامل.

يعتمد الهيكل التمويلي على مبدأ قيام الممول بنقل ملكية الأصول إلى الممول له كتوريد سلع دفعة واحدة في بداية العقد. ولا يتأثر ذلك بعملية الدفع بالأقساط من قبل الممول له.



وبالتالي، يلتزم الممول بضريبة القيمة المضافة على توريد السلع، والتي تمثل قيمتها كامل المبلغ الأساسي المستحق على أقساط (متضمنًا المبلغ الأصلي وغيره من الخدمات الخاضعة للضريبة التي يتم تضمينها على الأقساط الدورية). يتم تحديد تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنه تاريخ نقل الحيازة الفعلية أو الضمنية من قبل الممول. أو تاريخ إصدار الفاتورة الأولى إلى الممول له أو تاريخ الدفعة الأولى من قبل الممول له، أيهم أسبق.

يجب على الممول إصدار فاتورة موجهة إلى الممول له يتعلق بتوريد السلع. ويمكنه طلب تسوية مبلغ ضريبة القيمة المضافة من الممول له عند استحقاقها، أو يمكنه إدراج مبلغ ضريبة القيمة المضافة ضمن قيمة الأصل حيث يمكن للممول له سداد ضريبة القيمة المضافة على دفعات. يعد سداد ضريبة القيمة المضافة عن الأصل اتفاقًا تجاريًا بين الأطراف ولا يؤثر في تاريخ استحقاق ضريبة القيمة المضافة للممول¹⁹.

إذا طلب الممول ضمانًا ولم يستطع استخدامه لتسوية الأقساط، فإن استلام مبلغ ضمان وإعادة دفعه للممول يعدان خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. إذا قام الممول بتسوية أي مبلغ الضمان مع الأقساط الفعلية أو التكاليف الأخرى، فتطبق على هذه التسوية معاملة الضريبة لدفع الأقساط و\أو رسوم الخدمات الأخرى.

يعفى مبلغ الربح أو الربح المتضمن في الأقساط من ضريبة القيمة المضافة.

بالنسبة لأي خدمات خاضعة لضريبة القيمة المضافة يتم توفيرها بشكل مفصل عن خدمات التمويل، تستحق ضريبة القيمة المضافة في تاريخ أداء الخدمة وفقًا لطبيعة هذه الخدمات.

مثال (5)

تنوي شركة سيارات أجراء تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية توسيع نطاقًا أسطول سياراتها. لغرض شراء سيارات الأجرة الجديدة. تم إبرام عقد مرابحة مع البنك الإسلامي المحدود لتنفيذ هذه المعاملة، قام البنك بشراء عشر سيارات من الشركة المصنعة بمبلغ 1,150,000 ريال سعودي (تشمل ضريبة القيمة المضافة بمبلغ 150,000 ريال سعودي) باسمه الخاص. وفقًا لعقد المرابحة. قام البنك بتوريد سيارات الأجرة إلى الشركة بمبلغ 1,255,000 ريال سعودي (شامل ضريبة قيمة مضافة 150,000 ريال سعودي). تم تسليم السيارات فعليًا للشركة بتاريخ 30 يونيو، وبما أن هذا التوريد هو توريد لمرة واحدة، فإن تاريخ التوريد هو 30 يوليو (تاريخ وضع السلع في تصرف العميل). يجب على البنك إصدار

19. يرجى الاطلاع على البند 4.2.6 من الدليل الإرشادي الخاص بالخدمات المالية (السنة الأولى - إبريل 2018م) لمزيد من التفاصيل.



فاتورة ضريبية بكامل المبلغ الأساسي في تاريخ التوريد، ويلتزم البنك بسداد كامل ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن المبلغ الأساسي (150,000) ريال سعودي في الفترة الضريبية لـ 30 يوليو.

تستحق ضريبة القيمة المضافة بالكامل عن التوريد في 30 يوليو، ولكن يتم تحيل المبلغ الأساسي ومبلغ ضريبة القيمة المضافة وجزء من التمويل من خلال الأقساط الشهرية الثمانية والأربعين اللاحقة (48) بمبلغ 23,020,84 ريال سعودي. لا يوجد هناك ضرورة لإصدار فواتير منفصلة للأقساط.

يعد الربح الذي يفرضه البنك (105,000 ريالاً سعودياً) دخلاً معفى من ضريبة القيمة المضافة عند القيام بقرضه.

المعاملة الضريبية	عصر من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	توريد الأصل (باستثناء العقارات) من قبل المورد الخارجي
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية (المبلغ الأصلي فقط)	توريد الأصل (باستثناء العقارات) من قبل الممول إلى الممول إليه
معفى	الربح الذي يفرضه الممول على الممول له (عصر التمويل)
خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية



6. الإيجارة

يناقش البند 6.1 أدناه خصائص الهيكل التمويلي الذي يتم فيه تمويل الممول له الذي يرغب في أن يصبح مستأجرًا (مع إمكانية أن يصبح مالكًا للأصل أو غير ذلك) الأصل لاستخدامه الخاص. غالبًا ما تسمى هذه العملية باسم "الإيجارة". ويتضمن البند 6.2 المعالجة الضريبية، حيث تخضع هياكل التمويل الأخرى التي تقع ضمن هذا الوصف لنفس المعاملة الضريبية.

6.1 الوصف

يتم تنفيذ عقد التمويل للممول له الذي يطلب من الممول الحصول على أصل أو حق الانتفاع بأصل الذي يرغب الممول له في الحصول عليه في عقد الإيجار. ويمكن للممول أن يطلب من الممول له ضمانًا نقديًا لضمان رغبته في الحصول على الأصل وقبول التزاماته. ولا يمكن للمول أخذ مبالغ من هذا الضمان إلا إذا تعرض لأضرار فعلية أو خالف المتلقي التزامات العقد. بينما يمكن أن يتفق الطرفان على أنه يجوز للممول استثمار مبلغ الضمان. ويمكن للطرفين أيضًا الاتفاق على اعتبار المبلغ (دفعة أولى) من مدفوعات الأقساط إلى الممول عند تنفيذ العقد ولا يعد المبلغ ضمانًا لتنفيذ العقد بعد ذلك.

سيحصل الممول على الملكية الفعلية أو الضمنية للأصل المراد تأجيره. وإذا تم الاتفاق بين الممول والممول له، يمكن للممول بصفته مستأجرًا أن يقوم بتأجير الأصول بالباطن لطرف آخر.

في معظم الحالات، يحصل الممول على الملكية الكاملة للأصل المستأجر بموجب عقد الإيجارة. ومع ذلك، فمن الممكن أيضًا أن يحصل الممول والممول له على أحد الأصول بالتزامن. في هذه الحالة، لن يدفع الممول له سوى رسوم الإيجار لذلك الجزء من الأصل الذي لا يملكه.

قد تهدف هياكل التمويل إلى:

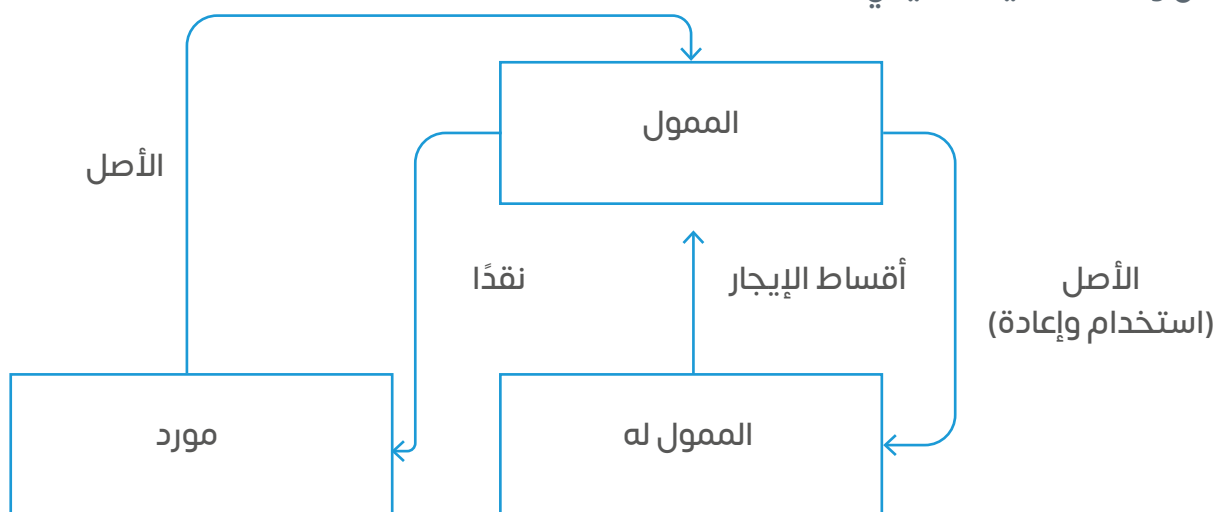
- السماح باستخدام الأصل دون نقل الملكية إلى العميل، ويعد ذلك خيارًا أفضل مقارنة بالتأجير التشغيلي التقليدي، أو
- السماح باستخدام مع النية في نقل ملكية الأصل، ويعد أيضًا خيارًا أفضل مقارنة بالتأجير التمويلي التقليدي (ما يسمى بالإيجارة المنتهية بالتمليك).



6.1.1 إتاحة الممول خيار استخدام الأصل دون نية نقل الملكية إلى العميل

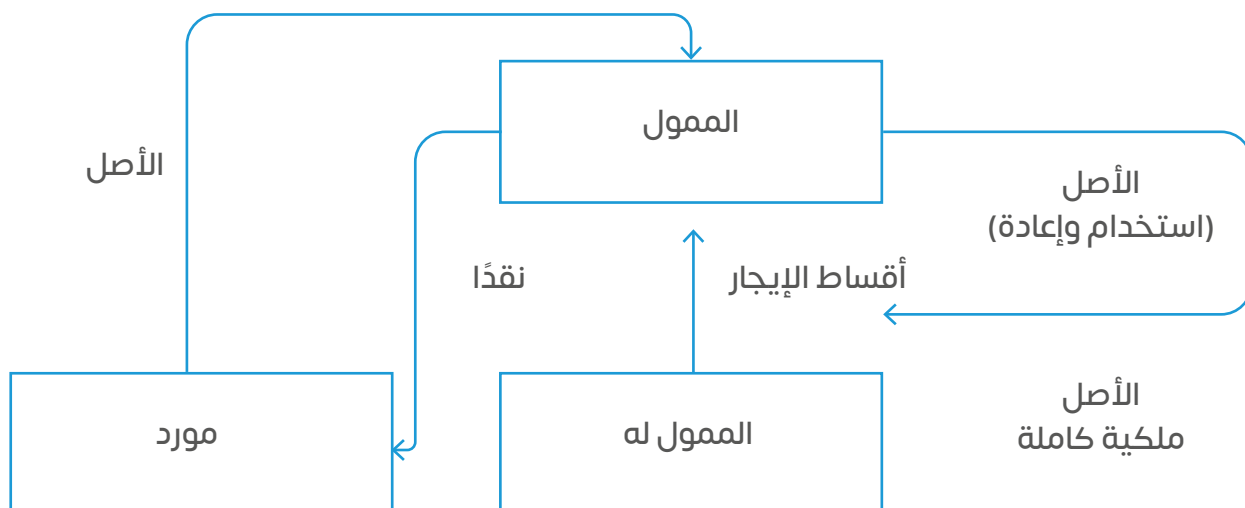
في حال السماح بالاستخدام دون نية نقل الملكية إلى العميل، يبقى الممول طوال مدة العقد صاحب الحيازة الضمنية للأصل. ومع ذلك، يسمح للممول له باستخدام الأصل ضمن الشروط المنصوص عليها في العقد ما يؤدي إلى الحيازة الفعلية.

يمكن وصف العملية كما يلي :



6.1.2 إتاحة الممول خيار استخدام الأصل بنية نقل الملكية لاحقًا إلى العميل

يمكن وصف العملية كما يلي: في حال السماح بالاستخدام متبوعا بنقل الملكية إلى الممول له، يصبح الممول له مالكا رسميا لأصل كشرط لإنهاء العقد.





6.2 المعاملة الضريبية

تنطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا كانت تتعلق بمبلغ تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة. وينبغي التمييز بين الأجير دون نية نقل الملكية إلى العميل (البند 6.2.1) والتأجير مع النقل اللاحق للملكية (البند 6.2.2) تخصه هياكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

6.2.1

في حالة التأجير دون نية نقل الملكية إلى العميل. يعد توريد الأصل إلى الممول من قبل طرف ثالث توريداً لسلع خاضعاً لضريبة القيمة المضافة. يجب على الطرف الثالث إصدار فاتورة تشمل ضريبة القيمة المضافة إلى الممول. يحق للممول خصم ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل الطرف الثالث، باعتبار أن الممول سيستخدم الأصل حصراً للقيام بنشاط (خاضع للضريبة) تأجيري، والقيام بتوريدات خاضعة للضريبة للممول له.

في حال تكبد الممول تكاليف أخرى تستحق عليها ضريبة قيمة مضافة فيما يتعلق بتنفيذ التمويل، فإن هذه الضريبة قابلة للخصم إلى الحد الذي يمكن فيه إسناد التكاليف إلى توريدات خاضعة للضريبة. ونظراً لطبيعة المعاملات، قد تكون ضريبة القيمة المضافة على التكاليف الأخرى قابلة للخصم كلياً أو جزئياً أو لا يمكن خصمها بالكامل.

تعد أقساط الإيجار التي قام بها الممول بإصدار فواتيرها إلى الممول له بمنزلة مقابل للخدمات الخاضعة للضريبة ولا تتضمن هذه المعاملة على أرباح ضمنية معفاة ويعد الربح معفى من ضريبة القيمة المضافة. بينما تعد الرسوم الإضافية (الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية) المفروضة بموجب عقد التأجير خاضعة لضريبة القيمة المضافة.

إذا طلب الممول ضماناً نقدياً ولم يتم استخدامه لتسوية أقساط الإيجار، فإن استلام مبلغ الضمان وإعادة دفعه للممول يعدان خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة إذا قام الممول بتسوية أي من مبالغ الضمان مع شروط الإيجار الفعلية. فيتم تطبيق المعاملة الضريبية الخاصة بتسوية الأقساط وأو رسوم الخدمات الأخرى التي تمت تسويتها.

تستحق ضريبة القيمة المضافة عن كل قسط تم سداه ويكون التأجير مؤهلاً كونه خدمة وليس توريداً للسلع.



مثال (6):

تسعى شركة رود روكس (شركة سعودية متخصصة في صيانة الطرق) إلى استئجار آلة تعدين صناعية جديدة. وترغب شركة متخصصة بالتأجير في شراء الآلة الصناعية من الشركة المصنعة وسوف تقوم لاحقاً بتأجيرها بموجب عقد إجازة إلى شركة رود روكس. اتفقت الشركتان على فترة إيجار مدتها خمس سنوات، مع دفع قسط شهري قدره 1000 ريالاً سعودياً إضافة إلى 150 ريالاً سعودياً ضريبة القيمة المضافة. لا يتضمن العقد نقل ملكية الآلة بعد انتهاء فترة التعاقد إلى شركة رود روكس. ستقوم شركة رود روكس بدفع رسوم ضمان بقيمة 4000 ريالاً سعودياً لضمان رغبتها في استئجار الآلة من شركة التأجير، وسيتم وضع الضمان في حساب منفصل ولا يمكن لشرطة التأجير استخدامه. تعد رسوم الضمان خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة ولا تعد مقابلًا. ولكن بمجرد استخدام شركة التأجير للضمان لتسوية الأقساط، يجب الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة مستحقة الأقساط الشهرية.

المعاملة الضريبية	بند المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	قسط الإيجار
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية الصريحة

6.2.2 6.2.2 التأجير مع قصد نقل الملكية إلى العميل

في حال التأجير منتهي الملكية من الممول إلى الممول له بعد توريد الأصل إلى الممول من قبل مورد خارجي توريداً لسلع خاضعة لضريبة القيمة المضافة (باستثناء نقل ملكية العقارات). يجب على المورد الخارجي إصدار فاتورة إلى الممول تشمل ضريبة القيمة المضافة. يحق للممول خصم الضريبة التي يفرضها المورد، باعتبار أن الممول سيستخدم الأصل حصراً للتأجير مع قصد نقل ملكية الأصل إلى الممول في حال تكبد الممول تكاليف أخرى تستحق عليها ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتنفيذ التمويل، فإن هذه الضريبة قابلة للخصم إلى الحد الذي يمكن فيه إسناد التكاليف إلى توريدات خاضعة



للضريبة. ونظرًا لطبيعة المعاملات، قد تكون ضريبة القيمة المضافة على التكاليف الأخرى قابلة للخصم جزئيًا أو لا يمكن خصمها بالكامل.

تشتمل أقساط الإيجار المستحقة على مبلغ أساسي يساوي سعر تكلفة الأصل إضافة إلى ربح متفق عليه. يعد المبلغ الأساسي المقابل للتوريد الخاضع للضريبة ويخضع لضريبة القيمة المضافة. بينما يعفى مبلغ الربح من ضريبة القيمة المضافة. وتخضع أي رسوم صريحة أو عمولات أو خصومات تجارية لضريبة القيمة المضافة.

يستند الهيكل التمويلي لعقد الإيجار المنتهي بنقل الملكية إلى مبدأ قيام الممول بنقل ملكية الأصول إلى الممول له كتوريد للسلع في نهاية العقد. وبما أن العقد يتضمن نية نقل الملكية، فإنه يتم اعتبار أن الممول قد قام بالتوريد الرئيس في بداية العقد لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك عندما استلم الممول له حيازة الأصل. ولا يتأثر ذلك بعملية دفع الممول له للأقساط.

وبالتالي، يعد الممول ملزمًا بمبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق على المبلغ الأساسي في جميع الأقساط (شاملًا المبلغ الأصلي وغيره من الخدمات الخاضعة للضريبة التي تندرج ضمن الأقساط). يتم تحديد تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة على أنه تاريخ نقل الحيازة الفعلية أو الضمنية من قبل الممول. أو تاريخ إصدار الفاتورة الأولى إلى الممول له أو تاريخ الدفعة الأولى من قبل الممول له أيهم أسبق.

مثال (7)

أبرمت مستشفى سعودية خاصة عقد إيجار مع ممول لاستئجار ماسح ضوئي جديد للتصوير بالرنين المغناطيسي. وبموجب شروط العقد، سيتم نقل ملكية الجهاز إلى المستشفى بعد فترة الإيجار البالغة أربع سنوات. تدفع المستشفى قسطًا شهريًا قدره 10,000 ريال سعودي. في حالة الحاجة إلى أي صيانة للجهاز أثناء فترة الإيجار، فيعامل كخدمة منفصلة خاضعة للضريبة. بما أن الغرض من العقد هو نقل الملكية في نهاية العقد. تستحق ضريبة القيمة المضافة على توريد الجهاز مرة واحدة لجميع الأقساط شاملة المبلغ الأصلي وغيره من الخدمات الخاضعة للضريبة. ويتم تضمينها في الأقساط الدورية عند نقل الحيازة الفعلية أو الضمنية للمستشفى أو إصدار الفاتورة الأولى أو الدفعة الأولى من قبل المستشفى. أيهم أسبق. وتطبق ضريبة القيمة المضافة على خدمات الصيانة بشكل منفصل، حيث يتم تقديم تلك الخدمات بشكل منفصل عن غيرها.



المعاملة الضريبية	بند المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
معفى	الربح
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	المبلغ الاصلى (باستثناء العقارات)
خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية الصريحة

6.2.3 حالات محددة لعقود الإجارة

إذا لم تنتقل ملكية الأصل من الممول إلى الممول له مع سداد الدفعة الأخيرة من أقساط الإيجار، مع اتفاق الطرفين على نقل الملكية بعد ذلك فيعد نقل الملكية من المؤجر إلى المستأجر توريثاً منفصلاً عن التأجير وفي هذه الحالة هناك توريثان.

تطبق أحكام التأجير التشغيلي كما هو مذكور في البند 6.2.1 على التوريث الأول ويعد التوريث الثاني (نقل منفصل بعد الإيجار) توريثاً خاضعاً للضريبة ولا يعفى الربح من ضريبة القيمة المضافة.

إذا طلب الممول ضماناً نقدياً ولم يتم استخدامه لتسوية أقساط الإيجار، فإن استلام مبلغ الضمان وإعادة دفعة الممول يعدان خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. إذا قام الممول بتسوية أي من مبالغ الضمان مع شروط الإيجار الفعلية، فيتم تطبيق المعاملة الضريبية الخاصة بتسوية الأقساط وأو رسوم الخدمات الأخرى التي تتم تسويتها.

6.2.4 معاملات البيع وإعادة التأجير ضمن عقود الإجارة

كنوع من الاختلاف في عقود الإجارة الأساسية المبينة في البند 6.1 يمكن أيضاً استخدام الإيجار في الحالات التي يكون فيها للممول له ملكية أحد الأصول، ويقوم بمعاملة بيع وإعادة تأجير مع الممول. غالباً ما يكون غرض متلقي التمويل (الممول له) من ذلك هو زيادة رأس المال أو تحريره دون التأثير في القدرة على استخدام الأصل. يتضمن البيع وإعادة التأجير ما يلي:

- يقوم الممول له بنقل الملكية الرسمية للأصل إلى الممول.
- يوافق الممول على استخدام الأصل أو الاستفادة منه ضمن عقد إيجار. قد تعود ملكية الأصل إلى الممول له عند انتهاء العقد.



في حال لم يعد نقل الأصل نقلًا مؤقتًا، فإن عملية البيع وإعادة التأجير تعدان توريبين منفصلين، حيث يتم البيع المباشر للأصل من قبل الممول له إلى الممول والذي يعتبر خاضعًا للضريبة. وتأجير منفصل لنفس الأصل من قبل الممول إلى العميل. تعتمد المعاملة الضريبية للتأجير عما إذا كان العقد يتضمن إرجاع ملكية الأصل للممول له.

النقل المؤقت للأصل

في حالة التأكد أن ملكية الأصل ستنتقل مؤقتًا للممول كجزء من منتج مالي شرعي أو كضمان متعلق بالتمويل أو تدبير آخر (حيث يتطلب التدبير أن يتم إرجاع الملكية للمول له)، فإن نقل السلع سيعد خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة²⁰. يتم إثبات النقل المؤقت للأصل من خلال الاتفاق بين الأطراف. لمزيد من التفاصيل حول مستندات الإثبات ضمن البند 13.6 من هذا الدليل الإرشادي.

في حال استيفاء النقل المؤقت لهذه الشروط، يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة كما يلي:

- يعد "البيع" كونه نقلًا للملكية الرسمية في الأصل من الممول له وإلى الممول بشكل مؤقت بأنه خارج نطاق الضريبة.
- تعد "إعادة التأجير" الأصل، كونها دفعات للقيمة الأساسية للأصل وحيث تعود الملكية للممول له، بأنها خارج نطاق الضريبة.
- يعد عنصر التمويل ضمن "إعادة التأجير" للأصل بأنه مؤهل ليكون توريبًا معفى من ضريبة القيمة المضافة من قبل الممول.



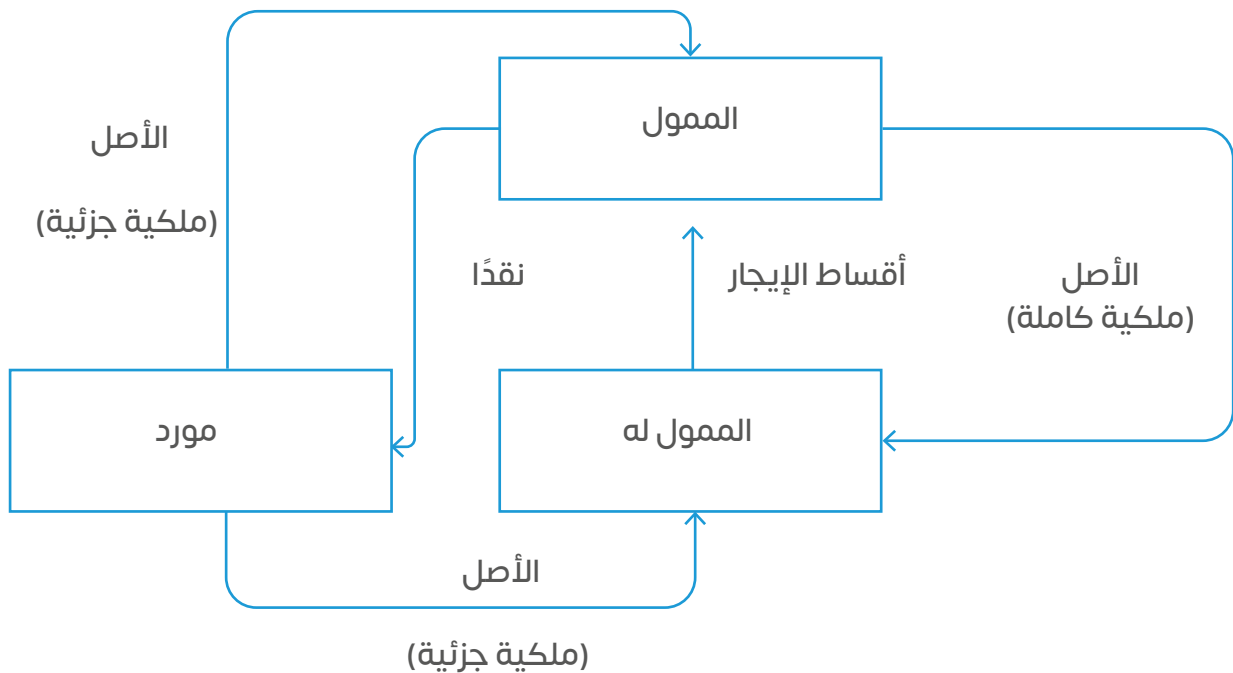
7. المشاركة

يناقش البند 7.1 خصائص الهيكل التمويلي الذي يتم فيه توفير التمويل عن طريق الدخول في شراكة مع إمكانية نقل ملكية الأصول إلى الممول له. وغالبًا ما تسمى هذه الهياكل باسم «المشاركة». وتحدد الفقرة 7.2 المعاملة الضريبية لهذه الحالة، وتخضع هياكل التمويل الأخرى التي تندرج تحت هذا الوصف لهذه المعاملة.

7.1 الوصف

يتم تنفيذ عقد التمويل بواسطة الممول والممول له للحصول بشكل متزامن على الأصل من مورد خارجي. الممول بتحويل ملكية الجزء الخاص به من الأصل إلى الممول له عند قيام الممول له بدفع الأقساط إلى الممول. بعد دفع القسط النهائي، يحصل الممول له على الملكية الكاملة. يتجاوز إجمالي قيمة الأقساط المدفوعة من قبل الممول له إلى الممول سعر الشراء الذي يدفعه الممول للمورد بما يتعلق بالجزء الخاص به من الأصل. الفرق هو عبارة عن الربح بالنسبة للممول.

يمكن وصف العملية كما يلي :





7.2 المعاملة الضريبية

تنطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا كانت تتعلق بمنتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة. تخضع هياكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

يشكل التوريد الذي يقوم به المورد الخارجي إلى الممول والممول له توريداً لسلع يخضع لضريبة القيمة المضافة (باستثناء نقل ملكية العقارات). ويجب على المورد الخارجي إصدار فاتورة إلى الممول (البنك) باسم الممول إضافة إلى فاتورة للممول له باسمه.

يخضع النقل التدريجي للملكية من الممول إلى الممول له، الذي ينتهي بالتمليك، لضريبة القيمة المضافة²¹. يعد الربح الذي يحققه الممول على المعاملات معفى من ضريبة القيمة المضافة. بينما يخضع الجزء من الأقساط مستحقة الدفع فيما يتعلق برسوم صريحة أو عمولة أو خصم تجاري للضريبة.

المعاملة الضريبية	بند المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	المبلغ الأصلي (باستثناء العقارات)
معفى	الربح
خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية الصريحة

21. المادة 29. اللائحة التنفيذية



8. التورق

يناقش البند 8.1 أدناه خصائص الهيكل التمويلي الذي يتم فيه تقديم التمويل عن طريق شراء وبيع نفس السلع من أو إلى الممول له. وعادة ما يشار إلى هذه الأنواع من الهياكل التمويلية "بالتورق" أو "المرابحة بالسلع" وتحدد الفقرة 8.2 المعاملة الضريبية لهذه الحالة، وتخضع هياكل التمويل الأخرى التي تندرج تحت هذا الوصف لهذه المعاملة. الهدف من هذا الهيكل التمويلي هو تقديم التمويل للممول له. وبذلك يتضمن جزئياً الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة على العنصر التمويلي. في كل الأحوال يجب الأخذ بالاعتبار توريد الأصول الأساسية ضمن الهيكل التمويلي.

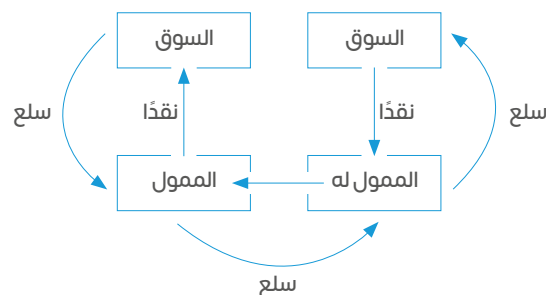
8.1 الوصف

وفقاً للتورق، يقوم الممول بشراء سلع من السوق، ويقوم بسداد قيمة السلع فوراً إلى التاجر. وبعد عملية الشراء على الفور، يقوم الممول بتوريد هذه السلع على الممول له بالقيمة السوقية إضافة إلى الأرباح. ويقوم الممول له بسداد قيمة التوريد إلى الممول بصورة أقساط تحتوي على القيمة الأساسية للأصول وقيمة الأرباح الإضافية. لم يتم تسليم السلع مادياً للممول أو الممول له، ولكن يجب توضيح مكان تسليم مفترض ضمن الترتيبات التعاقدية.

ويقوم الممول له بتوريد هذه السلع فوراً إلى تاجر في السوق. ويجب أن يكون هذا التوريد إلى التاجر ذاته الذي قام بتوريد الأقساط إلى الممول، ولكنه سوف يتلقى المبلغ من قبل التاجر في السوق، وبذلك يمكنه الاستفادة من الأموال المستلمة.

والرغم أن كلاً من الممول والممول له قد قاما بشراء السلع لأغراض التوريد اللاحق. إلا أنهم قاما بالحصول على الملكية الضمنية (أو الفعلية) لمدة زمنية. ومن الواجب تحديد السلع بصورة واضحة ليتم تمييزها عن الأصول الأخرى بالنسبة للتاجر. ويمكن أن يتم ذلك من خلال فصل هذه السلع عن الأصول الأخرى للتاجر، أو من خلال تسجيل أرقام مستنداتها التعريفية مثل تسجيل الشهادات.

يتم وصف العملية بصورة مبسطة من خلال الرسم البياني التالي:





8.2 المعاملة الضريبية

تطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا كان المنتج متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. تخضع هيكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

عموماً، يخضع توريد السلع، بما في ذلك المنتجات \ السلع المتداولة، لضريبة القيمة المضافة في مكان وجود السلع في تاريخ وضعها تحت تصرف العميل، أو في المكان الذي بدأ منه نقل هذه السلع وعليه. يخضع توريد السلع الواقعة في المملكة مع وجود مكان تسليم نفترض في المملكة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. واستثناء من ذلك، إذا تم نقل ملكية السلع مؤقتاً كجزء من منتج مالي شرعي، يقصد به الانتقال المؤقت وحيازة ليست دائمة، فإن هذا التوريد لا يعد منفصلاً للسلع ويعد خارج نطاق الضريبة.

ولا يوجد بصورة واضحة منتج مالي تقليدي مشابه للهيكل التمويلي الوارد في البند 8.1 وبما أن أساس الهيكل التمويلي هو لأغراض الحصول على التمويل، فمن الأفضل مقارنته بقرض "أساسي" يترتب عنه فوائد التمويل، الذي لا يستلزم شراء وبيع السلع الأساسية مثل التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

مثال (8):

قامت شركة عمر للبناء بشراء سلع من بنك الخبر للتمويل ضمن اتفاقية تَوَرَّق (متوافقة مع أحكام منتجات التمويل الإسلامي) بمبلغ قدره (105,000) ريال سعودي على أن تسدد بصورة أقساط سنوية خلال 10 سنوات بمبلغ (10,500) ريال سعودي. سابقاً، قام البنك بشراء هذه السلع من السوق بقيمة (100,000) ريال سعودي. وحيث إن شركة العمر للبناء قامت بتلقي مبلغ (100,000) ريال سعودي مباشرة، وتقوم بسداد مبلغ الأقساط السنوية بقيمة (10,500) ريال سعودي إلى البنك، فإنه تم تمويل شركة العمر للبناء. وتعد القيمة الأساسية للأقساط (10,000) ريال سعودي خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. أما الأرباح بقيمة (500) ريال فهي معفاة من الضريبة.



8.2.1 نقل السلع من قبل التاجر في السوق إلى الممول

إذا كانت السلع موجودة فعلياً في المملكة في وقت توريدها من قبل التاجر في السوق إلى الممول (مع وجود مكان تسليم مفترض في المملكة)، فإن هذا التوريد يخضع لضريبة القيمة المضافة في المملكة، إذا ما توافقت شروط النقل المؤقت للسلع بالنسبة لمنتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، عموماً إذا كان التوريد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة في المملكة. فإنه يجب على التاجر في السوق إصدار فاتورة ضريبة مع احتساب القيمة المضافة في المملكة إلى الممول وباسمه الخاص وقد لا يسمح للممول بخضم الضريبة كضريبة مدخلات نظراً لأن الشراء لا يتعلق مباشرة بتوريد خاضع للضريبة إلى الممول له.

ولا يقوم التاجر في السوق بفرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة على الممول نتيجة النقل المؤقت للسلع، إذا تمكن من إثبات ما يلي²²:

- أن توريد السلع إلى الممول هو جزء من منتج مالي شرعي (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) كما هو وارد أعلاه،
- تم نقل السلع مؤقتاً،
- أنه لا يقصد بحيازة هذه السلع أن يتم نقلها بصفة دائمة إلى الممول،
- أنه لا ينتج عن التوريد استهلاك نهائي.

وفقاً لهذه المتطلبات، لا يدخل نقل السلع بآلية حساب الخصم الجزئي لضريبة المدخلات للتاجر في السوق. يجب توفير الأدلة التي تؤكد أن السلع الأساسية ليست مناسبة للاستهلاك النهائي من قبل الممول والممول له والطرف النهائي الذي يقوم بشراء السلع من قبل الممول له. مزيد من التفاصيل حول الإثباتات المطلوبة لاعتبار نقل المنتجات ضمن المنتج المالي خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة ضمن البند 13.1 من هذا الدليل الإرشادي. من المتوقع أن يقوم المشتري النهائي (التاجر في السوق) بتوريد السلع لاحقاً والذي يخضع لضريبة القيمة المضافة أو تستخدم في ترتيبات مالية مماثلة.

عموماً، يمكن التحقق من ذلك من خلال الوثائق التي يقوم عليها الهيكل التمويلي. إذا لم يتوافر ذلك، فإن نقل السلع من قبل التاجر في السوق على الممول سيعد توريداً لسلع يخضع لضريبة القيمة المضافة. أو تستخدم مرة أخرى في ترتيبات مالية مماثلة.

22. المادة 29، اللائحة التنفيذية



8.2.2 النقل من الممول إلى الممول له

تعد الأرباح المتحققة من معاملة الممول (التوريد إلى الممول له) معفاة من ضريبة القيمة المضافة. أما بالنسبة لأي جزء من الأقساط المتعلقة بقيمة الأصل فلا يخضع لضريبة القيمة المضافة. وليس له علاقة بآلية حساب الخصم الجزئي لضريبة المدخلات بالنسبة للممول. حيث يتعلق بآلية الحساب هذه فقط معاملة الربح المعفاة من الضريبة وأي رسم صريح أو عمولة أو خصم تجاري خاضع للضريبة.

8.2.3 نقل السلع من قبل الممول له إلى التاجر في السوق

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، تعتمد المعاملة الضريبية لنقل السلع لاحقاً من قبل الممول له على ما إذا كان الممول له شخصاً خاضعاً للضريبة في المملكة.

8.2.3.1 الممول له هو شخص خاضع للضريبة

لا يقوم الممول له بفرض ضريبة قيمة مضافة عند نقل هذه السلع للتاجر وذلك في حال توافر دليل على أن نقل السلع هو جزء من منتج مالي شرعي. وهو نتيجة شراء الممول له للسلع بصورة مؤقتة، ولا يقصد بحيازة السلع أن تمرر له بصفة دائمة. كما لا تدخل هذه المعاملات ضمن آلية حساب الخصم الجزئي لضريبة المدخلات للممول له.

عندما لا تطبق شروط نقل الملكية المؤقت كجزء من منتج مالي شرعي، وكانت السلع الأساسية واقعة فعلياً في المملكة وقت التوريد من قبل الممول له إلى التاجر في السوق، يعد الممول له بأن يقوم بتوريد خاضع للضريبة في المملكة (باستثناء نقل ملكية العقارات). وفي هذه الحالة يجب على الممول له إصدار فاتورة ضريبة مع احتساب ضريبة القيمة المضافة في المملكة على التاجر في السوق وباسمه الخاص.

8.2.3.2 الممول له هو شخص غير خاضع للضريبة

إذا كان الممول له شخصاً غير خاضع للضريبة، فإن تحويل السلع إلى التاجر في السوق هو توريد غير خاضع للضريبة. رغم ذلك، إذا قام التاجر في السوق بتوريد هذه السلع لاحقاً، فذلك يعد توريداً خاضعاً للضريبة.



المعاملة الضريبية	عصر المنتج المالي الشرعي
خارج نطاق الضريبة	توريد السلع من قبل تاجر في السوق
خارج نطاق الضريبة	توريد السلع من قبل الممول
خاضع للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسم الصريح أو عمولة أو خصم تجاري للممول أو التاجر
خارج نطاق الضريبة	توريد السلع من قبل الممول له
معفى	الأرباح التي يفرضها الممول (العنصر التمويلي)



9. الصكوك

يناقش البند 1.9 أدناه خصائص الهيكل التمويلي الذي يتم فيه توفير التمويل من خلال إصدار شهادات مضمونة بأصول الطرف الذي يرغب في الحصول على التمويل، تسمى هذه الهياكل باسم "الصكوك". ويحدد البند 2.9 المعاملة الضريبية لهذه الحالة، وتخضع هياكل التمويل الأخرى التي تندرج تحت هذا الوصف لهذه المعاملة.

9.1 الوصف

في هياكل الصكوك، يتم تقديم طلب التمويل عن طريق إصدار شهادات مالية إلى "المستثمرين". تمثل الشهادات ملكية أصل أو أكثر.

يتم إصدار الشهادات من قبل شركة أجنبية لأغراض خاصة (المصدر) ستقوم باستخدام عائدات الشهادات للحصول على ملكية أصول محددة من الهيكل التمويلي (المنشئ) سيتم استخدام سعر شراء الأصول لتغطية الالتزامات المالية للمنشئ، ويتضح في بداية العقد أنه يجب على المصدر إعادة كامل الملكية إلى المنشئ الذي سوف يستعيد الأصول الأساسية كنتيجة للتعاقد.

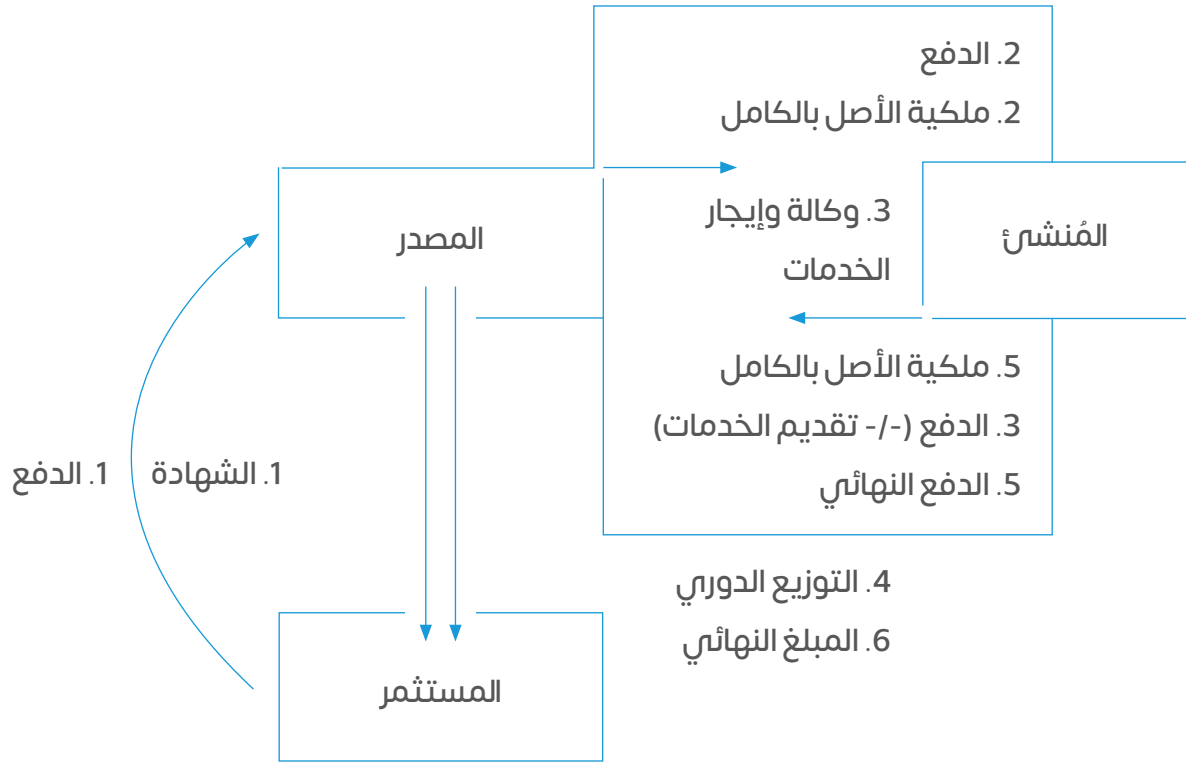
ولتسهيل هذه العملية يقوم المنشئ بالاحتفاظ باستخدام الأصول في أعماله ولتسهيل دفع الأقساط للمستثمرين في عديد من هياكل الصكوك. سيتم إبرام عقد إيجار أو اتفاق مماثل فيما يتعلق بالأصول المنقولة بين الشركة الخاصة والمنشئ.

وسيتم تعيين المنشئ وكيل خدمة من قبل الشركة الخاصة للقيام بأعمال الصيانة الرئيسية والإصلاح وضرائب الملكية والتأمينات المتعلقة بالأصول.

في نهاية عقد الصكوك، على أي من الأحداث المحددة أعلاه، ستقوم الشركة الخاصة ببيع الأصول إلى المنشئ مقابل سعر محدد مسبقاً، وعليه ستقوم الشركة بتسديد مستحقات المستثمرين.



يمكن وصف العملية كما يلي:



9.2 المعاملة الضريبية

تطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا كان المنتج متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. تخضع هياكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

يخضع توريد السلع من قبل المنشئ للضريبة (باستثناء نقل ملكية العقارات) حسب مكان وجود السلع في التاريخ الذي تصبح فيه تحت تصرف العميل أو في مكان بدء نقل السلع. واستثناء من ذلك، إذا تم نقل ملكية السلع مؤقتاً كجزء من منتج مالي شرعي، ويقصد به الانتقال المؤقت وحيازة ليست دائمة. فإن هذا التوريد لا يعد توريداً منفصلاً للسلع ويعد خارج نطاق الضريبة²⁴.

24. المادة 29(4)، اللائحة التنفيذية



يمكن مقارنة هيكل التمويل الموضح في البند 9.1 جزئياً بإصدار السندات (نوع من سندات الملكية) في تمويل غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم المصدر بتوريد نوع من سندات الملكية. عندما يتم تطبيق الأحكام المذكورة أعلاه على هيكل التمويل المتوافق مع الشريعة، تطبق المعاملة الضريبية التالية على المعاملات.

يتم نقل ملكية الأصول بشكل مؤقت من المنشئ إلى الشركة الخاصة حيث تم تأكيد ذلك تعاقدياً، حيث إن الأصول سيتم بيعها إلى المنشئ. وهذا يعني أن الفقرة الرابعة من المادة 29 من اللائحة التنفيذية تطبق على عمليات نقل الأصول. لذلك لا يعد تحويل الأصول توريداً لسلع. وتطبق هذه المعاملة بالنسبة لنقل الأصول من المنشئ على الشركة الخاصة والعكس.

وبالتالي، لا تخضع المبالغ المدفوعة لنقل الأصول إضافة إلى أقساط الإيجار الدورية لضريبة القيمة المضافة. وتطبق الأحكام الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية بالنسبة لأي رسوم أخرى يتم تحصيلها مقابل الصيانة أو أي خدمات أخرى باعتبارها تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية وفقاً لأحكام مكان التوريد.

مثال (9):

ترغب شركة الرياض ستيل، وهي شركة سعودية مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة، في جمع مبلغ 100 مليون ريال سعودي كتمويل لأنشطتها التجارية. تقرر شركة الرياض ستيل إنشاء شركة لأغراض خاصة في دولة أخرى. تصدر هذه الشركة 10 آلاف شهادة اسمية قدرها 10,000 ريال سعودي إلى مستثمرين أجنبين تنتهي بعد عشر سنوات. وتستخدم الشركة مبالغ مقابل الشهادات للحصول على ملكية كاملة لأصول محددة من مشاريع الرياض للصلب بقيمة 100 مليون ريال سعودي (ويتم تأجيرها لاحقاً إلى شركة الرياض ستيل) وعليه، يمكن للشركة الاحتفاظ بالأصول واستخدامها في أعمالها. يتم استخدام أقساط الإيجار الدورية البالغة 500,000 ريال سعودي سنوياً من قبل شركة الرياض ستيل إلى شركة الرياض ستيل الخاصة للتوزيع الدوري من قبل الأخيرة للمستثمرين. وفي نهاية الفترة البالغة عشر سنوات، ستنتقل شركة الرياض ستيل الخاصة الملكية على شركة الرياض ستيل بمبلغ 100 مليون ريال سعودي. وستدفع شركة الرياض ستيل للشركة الخاصة القيمة الإسمية لشهادات المستثمرين.

بما أن ملكية الأصول يتم تحويلها مؤقتاً من شركة الرياض ستيل على شركة الرياض الخاصة، فإن نقل الأصول بموجب هذا الهيكل (من كلا الشركتين - شركة الرياض ستيل إلى شركة الرياض الخاصة والعكس) لا يخضع لضريبة القيمة المضافة وكذلك أقساط الإيجار الدورية.



10. المضاربة

يناقش البند 10.1 أدناه خصائص الهيكل التمويلي الذي يمكن من خلاله للممول العمل به كمستثمر (مضارب) وحيث يسهم في العملية مشارك آخر. وتسمى الهياكل "بالمضاربة". ويحدد البند 10.2 المعاملة الضريبية لهذه الحالة، وتخضع هياكل التمويل الأخرى التي تندرج تحت هذا الوصف لهذه المعاملة.

10.1 الوصف

يستوجب هيكل المضاربة إبرام عقد شراكة يسهم فيه الممول في التمويل، في حين يسهم المشارك الآخر في العمل \ الأيدي العاملة (من الممكن الشراكة بتمويل أموال محدودة). بإنشائه. عادة يكون التمويل المقدم نقدًا، ومن الممكن أن يكون في بعض الحالات أصولًا (ملموسة). يهدف الاتفاق بين الممول والمشارك الآخر (الممول له) إلى تمويل مشروع الشراكة الذي قام المشارك الآخر بإنشائه.

ويتفق المشاركون مسبقًا على نسبة تقسيم الأرباح التي تحققها مؤسسة الشراكة. لا يتقاضى المساهم المشارك في الأيدي العاملة أي مقابل من خلال رسم خدمة منفصل عند القيام بالأنشطة المتفق عليها بموجب اتفاقية تطبق الشراكة. بل فقط من خلال حصته في الربح. إذا كان سيؤدي خدمات أخرى مقابل رسوم خدمة، يعد ذلك نشاطًا منفصلًا عن اتفاقية الشراكة ويجب أن يعامل بشكل منفصل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

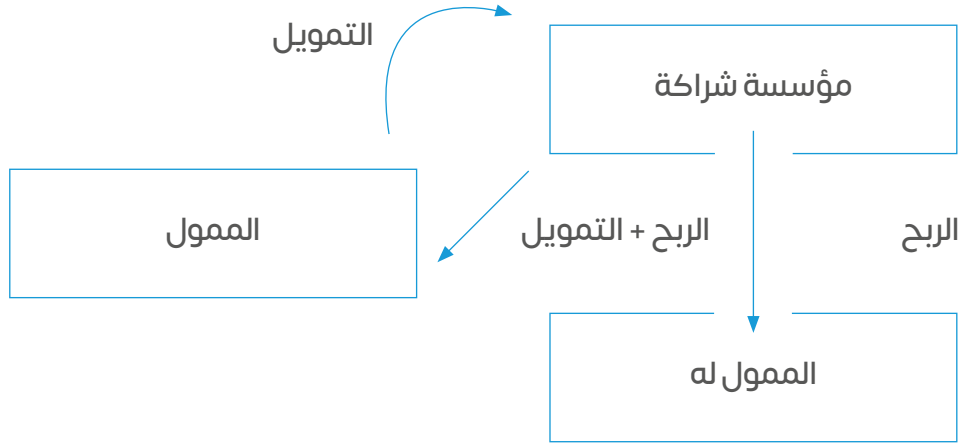
من الممكن أيضًا أن يطلب الممول من الممول له تقديم أموال (محدودة) ضمن مؤسسة الشراكة إضافة إلى تقديم الأيدي العاملة.

وتعد الأرباح المخصصة للممول مكافأة مقابل رغبته في توفير التمويل. يعد الممول مسؤولًا أيضًا عن أي خسارة في مؤسسة الشراكة (إلا في حالة سوء سلوك المشترك الآخر).

يجوز للمشارك الذي يسهم بتمويل مشروع الشراكة أن يصدر شهادات (صكوكًا) إلى مستثمرين آخرين من أجل تحصيل التمويل المقدم إلى مؤسسة الشراكة.



وصف العملية:



10.2 المعاملة الضريبية

تطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا كان المنتج متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. تخضع هياكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

تعد المساهمة النقدية المقدمة من الممول إلى مؤسسة الشراكة واسترجاع هذه الأموال النقدية من مؤسسة الشراكة إلى الممول عند إلغائها خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. ويعد الربح المحقق معفى من ضريبة القيمة المضافة.

تعد أي عمولات تفرض بهامش ضمني لا يترتب عليها توزيع رأس المال، مقابلًا للأنشطة المعفاة من الضريبة لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وتخضع أي رسوم صريحة أو عمولات أو خصومات مقيدة ضمن الهيكل للضريبة الأساسية لأغراض ضريبة القيمة المضافة. يجب إصدار فاتورة تشمل ضريبة القيمة المضافة إلى مؤسسة الشراكة عند الحاجة.

يرجى الاطلاع على بند 9.2 لمزيد من التفاصيل حول المعاملة الضريبية للصكوك.



المعاملة الضريبية	بند المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
خارج نطاق الضريبة	التمويل
معفى	الهامش الضمني أو تمويل المشارك
خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية	الرسوم الصريحة أو العمولات أو الخصومات التجارية الصريحة
يرجى الاطلاع على البند 9.2	رسوم متعلقة بالصكوك

مثال (10):

يرغب عمر في استخدام خبرته لتطوير مواقع الويب لبدء عمل تجاري، ولا يملك أموالاً كافية للقيام بالاستثمار اللازم. قام عمر بإبرام عقد مع بنك الدرهم "عقد مضاربة"، حيث يسهم البنك بمبلغ 100,000 ريال سعودي في مقابل 12\1 من الربح الذي تحققه أعمال عمر. يسهم عمر في العمل باستخدام خبرته. وقام أيضاً بدفع مبلغ 10,000 ريال سعودي كجزء من الشراكة. وبالتالي تبلغ حصة عمر في ربح الشركة 12\11. بعد مرور خمس (5) سنوات سيتم حل الشراكة وسيقوم عمر بتسديد مبلغ 100,000 ريال سعودي إلى البنك.

تعد الأموال التي يحولها بنك الدرهم وسداد هذه الأموال من قبل عمر في نهاية المدة عندما يتم حل الشراكة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. ويعد الربح الذي يتلقاه بنك الدرهم لتمويله، باستخدام نسبة ثابتة مقابل الخدمة المالية المعفاة من الضريبة كهامش ضمني يحصل عليه مصرف الدرهم.



11. الوكالة

يناقش البند 11.1 أدناه خصائص الهيكل التمويلي الذي يمكن فيه للممول التصرف كمستثمر ووكيل فيما يتعلق بالاستثمارات نيابة عن العميل. وغالبًا ما يشار إليها باسم «الوكالة». ويحدد البند 11.2 المعاملة الضريبية لهذه الحالة وتخضع هيكل التمويل الأخرى التي تندرج تحت هذا الوصف لنفس المعاملة الضريبية.

11.1 الوصف

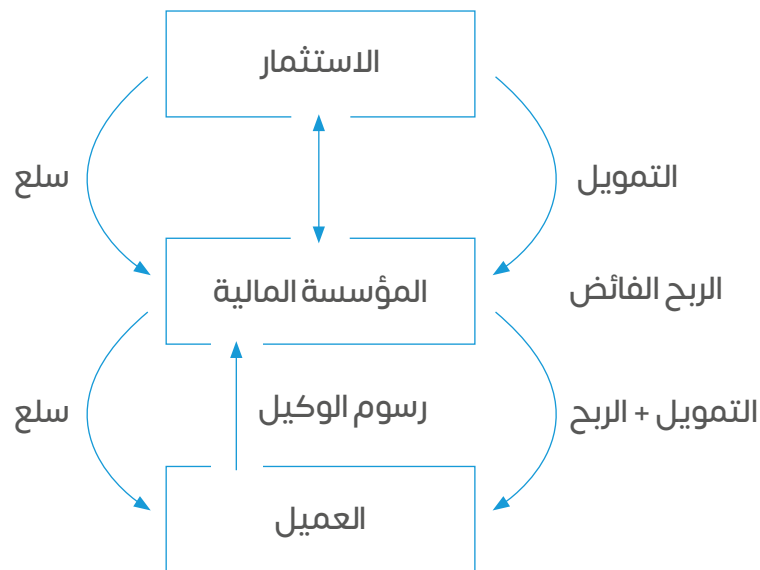
يتضمن هذا الهيكل وضعًا يقوم من خلاله العميل بتعيين مؤسسة مالية للاستثمار نيابة عنه بهدف زيادة أمواله.

ستقوم المؤسسة المالية بتنفيذ الاستثمارات. ويمكن للأطراف الاتفاق على أي استثمارات مقيدة أو غير مقيدة. وفي نهاية فترة الاستثمار، تقوم المؤسسة المالية بإعادة الأموال على العميل.

يحق للعميل الحصول على ربح متفق عليه مسبقًا، في الحالة التي ينتج فيها عن الاستثمارات ربح. قد تتفق الأطراف على أنه إذا كان إجمالي ربح الاستثمار أعلى من المتفق عليه مع العميل، يحق للمؤسسة المالية حجب الأرباح الفائضة. في حالة الخسارة، يتحمل العميل هذه الخسارة ولا يلتزم الممول بدفع أي أرباح متفق عليها مسبقًا.

إضافة إلى الربح المخصص للمؤسسة المالية، يمكن للأطراف الموافقة على أنه يحق للمؤسسة المالية الحصول على رسوم الوكيل كرسوم ثابتة أو نسبة مئوية من المبلغ المستثمر.

وصف العملية:





11.2 المعاملة الضريبية

تطبق المعاملة الضريبية التالية على الهيكل التمويلي الموضح أعلاه إذا ما كان المنتج متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. تخضع هيكل التمويل الأخرى التي يتم تقديمها في نفس الظروف وتندرج تحت مسميات مختلفة لنفس المعاملة الضريبية.

يعد نقل الأموال من العميل إلى المؤسسة المالية وإعادتها إلى العميل في نهاية فترة الاستثمار خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. وبغض النظر عما إذا كان العميل شخراً للضريبة أم لا.

ويُعفى أي ربح فائض تتقاضاه المؤسسة المالية أو تستقطعه (على هامش ضمني) من ضريبة القيمة المضافة في المملكة. بينما تخضع أي رسوم صريحة أو عمولات (وكالة) أو خصومات تجارية يتم فرضها ضمن نطاق العملية لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

المعاملة الضريبية	بند المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
خارج نطاق الضريبة	التمويل
معفى	الربح الفائض للمؤسسة المالية
خارج نطاق الضريبة	ربح العميل
خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية	رسوم خدمات الوكالة (الصريحة)



مثال (11):

ورث مصطفى مبلغ مليوني ريال سعودي عن عمه المتوفى. وقرر القيام باستثمار هذه الأموال، حيث قام بتعيين بنك جدة والتعاقد معه للقيام بالاستثمار نيابة عنه. قام مصطفى بإيداع الأموال في حساب بنك جدة وتم الاتفاق على الاحتفاظ بالوديعة لمدة سنتين لدى البنك. تم الاتفاق بين البنك ومصطفى على نسبة ربح متوقعة تبلغ 3.5% مع استلام الأرباح في تاريخ الاستحقاق (بعد سنتين)، ولم يتم الاتفاق على أي رسوم منفصلة للوكالة.

قام بنك جدة باستثمار الأموال وله الحق بالاحتفاظ بأي أرباح تزيد على نسبة 3.5%. بعد سنتين حصل بنك جدة على أرباح بنسبة 6% (120,000 ريال سعودي على أموال مصطفى للبنك الاحتفاظ بالأرباح الزائدة 2.5%). يعد هذا الربح (50,000 ريال سعودي) على أموال مصطفى. للبنك الاحتفاظ بالأرباح الزائدة 2.5%). يعد هذا الربح (50,000 ريال سعودي بمنزلة دخل معفى من ضريبة القيمة المضافة للبنك. إعادة دفع الوديعة (مليون ريال) لمصطفى إضافة إلى الربح (3.5% وتبلغ 70,000 ريال) في وقت الاستحقاق تعد خارج نطاق القيمة المضافة.

12. خصم ضريبة المدخلات

12.1 المبادئ العامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة.
- ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي.
- ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عند استيراد السلع إلى المملكة.

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.



إضافة على ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أي نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع (ويشمل ذلك بعض أشكال النفقات المقيدة مثل الخدمات الترفيهية والثقافية وخدمات الطعام والمركبات المقيدة²⁵)، أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. وتكون ضريبة المدخلات رصيماً دائماً يتم إدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة. يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية تثبت قيمة الضريبة المستحقة أو أي مستند بديل يثبت مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع بشرط موافقة الهيئة²⁶.

12.2 الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. كالخدمات المالية المعفاة أو الإيجار السكني المعفى. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة. فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة، وإذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة. يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة. ويتم تحديد ضريبة المدخلات استناداً للأحكام التالية²⁷:

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم النسبي إستناداً إلى التقسيم	لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر

25. المادة (50)، اللائحة التنفيذية-قائمة النفقات المقيدة.

26. المادة (7)، اللائحة التنفيذية.

27. المادة (51)، اللائحة التنفيذية.



يجب تقسيم النفقات / التكاليف العامة المدفوعة من قبل شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس استخدام تلك التكاليف في الجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح. ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إن من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات. من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي خلاف قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. مزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة ضمن الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة القيمة المضافة.



13 . الالتزامات الضريبية

على كل شخص خاضع للضريبة تقييم التزامه الضريبي والامتثال للشروط والالتزامات المتعلقة بالضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم يكن الشخص متأكدًا من التزاماته فيجب عليه التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنه طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. وفيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية المنصوص عليها في النظام واللائحة.

13.1 إصدار الفواتير

يجب على المورد إصدار فاتورة ضريبية لكل توريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لمصلحة شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي أو في حال كانت التوريدات لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يومًا بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة²⁸. وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند.

يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري (مثل إيصال تذكرة) شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية والفاتورة المبسطة الواردة باللائحة التنفيذية للنظام²⁹. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول متطلبات الفاتورة الضريبية في الدليل العام لضريبة القيمة المضافة أو الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية.

28. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للفواتير الضريبية والمادة 53، اللائحة التنفيذية

29. المادة 53، اللائحة التنفيذية



13.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية (كما يلزم الحال). ويعتبر الإقرار الضريبي تقييماً ذاتياً من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الاعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

تجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفن صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

سيتم طرح مزيد من التفاصيل حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل .

إذا نشأ عن الإقرار الضريبي استحقاق ضريبة واجبة الرد إلى الشخص الخاضع للضريبة أو إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة رصيد دائن لأي سببٍ كان، فيجوز للشخص الخاضع للضريبة المطالبة باسترداد هذا المبلغ بعد تقديم الإقرار الضريبي أو في أي وقت لاحق خلال الخمس سنوات التالية من خلال تقديم طلب استرداد إلى الهيئة. وستقوم الهيئة بمراجعة تلك الطلبات وسداد المبلغ المستحق عن طلبات الاسترداد المقبولة مباشرة للشخص الخاضع للضريبة³⁰.

13.3 . حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك عمومًا عام ما يلي:

30. المادة 63 ، تصحيح الإقرارات، اللائحة التنفيذية



- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية.
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- الكشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية أو إلكترونية، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام. ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب.

ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل فترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات، ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عامًا فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و15 عامًا فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية غير المنقولة³¹.

13.4 . شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مقر عمله الرئيسي وجميع فروعها حيث تكون ظاهرة للعامة.

في حال مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

13.5 . تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. وفي حال كان الخطأ من الأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي يزيد صافي قيمته على 5,000 ريال سعودي، فيجب على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يومًا من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة وتعديل الإقرار السابق.



أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5000 ريال سعودي فيمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي³².

ولمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع على الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa

13.6 إثبات عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على النقل المؤقت للسلع

كحالة استثنائية، لا يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على النقل المؤقت لملكية السلع الملموسة أو السلع الأخرى كجزء من المنتج المالي الشرعي. وبشرط استيفاء متطلبات الإثبات، لا يعد هذا النقل المؤقت توريدًا للسلع وبالتالي يُعد خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. ولاعتبار النقل المؤقت للسلع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، يجب أن يكون المورد قادرًا على إثبات ما يلي³³:

- بأن توريد السلع للممول هو جزء من منتج مالي شرعي.
 - تم نقل السلع مؤقتًا.
 - أنه لا يقصد بحيازة هذه السلع أن يتم نقلها بصفة دائمة إلى الممول.
 - أنه لا ينتج عن التوريد حدوث استهلاك نهائي.
- يجب استخدام المستندات الآتية لإثبات النقل المؤقت للسلع كونها خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.
- الترتيبات التعاقدية بين الأطراف التي تتضمن إثباتات المتطلبات التعاقدية لنقل السلع مؤقتًا، ضمن سياق الأحداث الاعتيادية.
 - المستندات الرسمية لخصائص المنتج التي تحدد السلع الأساسية وتؤكد الطبيعة المؤقتة للنقل.
- في حال عدم وجود ترتيبات تعاقدية أو خصائص للمنتج، من الممكن الأخذ بالتعهدات الرسمية الأخرى الموقعة من جميع الأطراف، وذلك وفق تقدير الهيئة لباقي المستندات.

32. المادة 63، اللائحة التنفيذية.

33. المادة 29(4)، اللائحة التنفيذية.



14 . الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها بالنظام واللائحة التنفيذية³⁴.

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	<ul style="list-style-type: none">• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة• ولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة	<ul style="list-style-type: none">• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة• ولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	25%-5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه

34. المادة 29، اللائحة التنفيذية



غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي	تحصيل الضريبة دون التسجيل
غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي	عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة
غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي	إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم
غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي	مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة

في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الحسبان سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).



15 . طلب إصدار قرار تفسيري

في حال عدم التأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذي الصلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها. ويمكن أن يكون القرار التفسيري بإحدى الحالتين التاليتين:

- **عامًا:** حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أي بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة.
- **خاصًا:** لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري.

ولا يعد القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزمًا لها أو أي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال.

ولا تعد الهيئة ملزمة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية، حيث إنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الطلبات التي سيكون لها الأولوية استنادًا إلى بعض العناصر منها:

- **مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في الطلب.**
- **المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند إصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يناقش هذا الطلب.**

16 . الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة: www.zatca.gov.sa؛ أو التواصل عبر الرقم التالي: 19993.



17 . الأسئلة الشائعة

1. كيف يتم احتساب الضريبة بالنسبة للرسوم المتعلقة بالخدمات المالية؟

بعد توريد الخدمات المالية كتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة، إلا في الحالات التي يكون فيها المقابل المستحق بالنسبة لهذه الخدمات هو صورة رسم صريح أو عمولة أو خصم تجاري، وتخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

2. في ظل أي ظروف تعد معاملات الاستثمار في الأسهم (أو المعاملات الأخرى المالية) توريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة في المملكة؟

تعد الأنشطة ذات الهامش الضمني معفاة من الضريبة، أما بالنسبة للأنشطة التي ليس لها هامش ضمني (مثل المعاملات ذات الرسم الصريح) فتخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

3. كيف تطبق ضريبة القيمة المضافة على القروض الإسلامية؟

تعامل المنتجات المالية الإسلامية بنفس معاملة المنتجات المالية التقليدية (غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) لأغراض تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

4. كيف تطبق ضريبة القيمة المضافة على القروض الإسلامية؟

يطبق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على أي فوائد ضمنية يفرضها الممول. أما بالنسبة للرسوم الضريبية التي يفرضها الممول على عملية التمويل أو إذا قام الممول بالتصرف كمورد للعقار الأساسي فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة.

5. هل يجوز للبنك استخدام الآيبان المصرفي أو كشف الحساب بدلاً عن الفاتورة الضريبية؟

تقبل الهيئة استخدام الآيبان المصرفي أو كشف الحساب إذا ما احتوت هذه المستندات على البيانات والمعلومات المطلوبة في الفاتورة الضريبية.



6. هل يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريد اللاحق لسلع في حال قام البائع بشراء هذه السلع مسبقاً دون قيمة مضافة (من شخص غير مسجل)؟

يعد بيع السلع -من خلال نقل الملكية- توريداً للسلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي يخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 15% (باستثناء نقل ملكية العقارات باعتباره توريداً معفى من الضريبة). وفي هذه الحالة، وهذه المعاملة الضريبية ليست مرتبطة بزيادة قيمة مضافة عند الشراء (إذا ما كان البائع قد قام بشراء السلع بزيادة قيمة مضافة أو دونها).

7. كيف تتم معاملة البيع وإعادة التأجير التي تمثل جزءاً من تمويل إسلامي لغايات ضريبة القيمة المضافة؟

عموماً، يعد البيع وإعادة التأجير توريدين منفصلين، حيث يتضمن ذلك قيام العميل ببيع سلع خاضعة لضريبة القيمة المضافة إلى الممول (باستثناء بيع العقارات المعفى من الضريبة)، ويليه عملية التأجير (تمويلي أو تشغيلي) من قبل الممول إلى العميل. وبذلك توجد توريدات لغايات ضريبة القيمة المضافة. استثناءً من ذلك، في الحالات التي يتم فيها نقل الأصل مؤقتاً وسيتم إرجاع الملكية للممول له. فإن نقل الأصل لن يعد توريداً لسلع.



8. ما هي المعاملة الضريبية للدفعات المقطوعة في بداية أو نهاية عقد التمويل؟

تتشابه المعاملة الضريبية لهذه الدفعات مع الدفعات الدورية وذلك بالاعتماد على الخدمات أو التوريد الذي تتعلق به الدفعة المقطوعة. من الممكن اعتبار الدفعة المقدمة جزءاً من مقابل التوريد وتتوقف المعاملة الضريبية لهذه الدفعات وفق أحكام تاريخ التوريد ومدى اعتبار هذه المبالغ المقطوعة في بداية العقد دفعة مقدمة أم ضماناً يسترد.

9. في حال قامت المؤسسة المالية بشراء سلع دون ضريبة قيمة مضافة وأرادت توريدها ضمن هيكل تمويل إسلامي، هل يخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة؟

في حال قامت المؤسسة المالية بشراء سلع أصل من بائع غير مسجل، فإنه لن يقوم بفرض ضريبة قيمة مضافة على المؤسسة المالية. ولكن، يجب على المؤسسة المالية فرض ضريبة قيمة مضافة على التوريد اللاحق للعميل في حال كان التوريد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة.

لن يعد التوريد خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة بسبب عملية الشراء التي تعد خارج نطاق الضريبة.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أوتفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa